

## حواش الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً نهائية ومن قوله ( فيه ) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومحنة ( أيضاً ) أي مثل ما مر في التكبيرات السبعة قوله ( نعم إن كبر الخ ) عبارة النهاية ولو اقتدى بحنفي كبر ثلاثة أو مالكي كبر ستة تابعه ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به أنه قال ع ش قوله م ر تابعه الخ ظاهره أنه يتبع الحنفي ولوأتي به بعد قراءة الفاتحة ووالله وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأمور وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنّه تحصل به أفعال كثيرة متواتية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وإن الإمام إذا والي بين الرفع وجبت مفارقته قبل تلبسه بالمبطل عندنا أنه ويأتي في الشرح وعن شيخنا ما يوافقه في الأخير قوله ( إن كبر الإمام الخ ) أي الموفق أو المخالف سمه .

قوله ( تابعه الخ ) ولو ترك إمامه التكبيرات كلها لم يأت بها محننة ونهاية أي ندباً ويمكن أن يفرق بين هذا وبين لو اقتدى مصلي العيد بمصلى الصبح مثلاً حيث يأتي بها بأن إتيان المأمور بها دون الإمام مع اتحاد الصلاة بعد فحشاً وافتياً ولا كذلك مع اختلافها سم على حجٍّ اه ش وشيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركه لها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحل التكبير وبقي ما لو زاد إمامه على السبع والخمس هل يتبعه أو لا فيه نظر وينبغي له عدم متابعته لأنّ الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بلا رفع لم يضر لأنّه مجرد ذكره واختيار شيخنا المتابعة فقال ويتبع إمامه فيما يأتي به وإن نقص أو زاد وقيل لا يتبعه في الزيادة اه عبارة شرح بأفضل والمأمور يوافق إمامه إن كبر ثلاثة أو ستة فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبًا فيهما اه قال الكردي عليه قوله إن كبر ثلاثة أو ستة الخ وفي شرح الإرشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبًا فيهما سواء اعتقاد إمامه ذلك أم لا ونحوه في الإيعاب لكن في التحفة والذي يتوجه أنه لا يتبعه إلا الخ اه قوله ( وبين ما يأتي فيما لو كبر الخ ) أي من أنه لا يتبعه في الخامسة أي لا تندب متابعته وإن جازت سمة قوله ( والذي يتوجه أنه الخ ) كلامهم كالتصريح في أنه يتبعه في النقص وإن لم يعتقد واحد منهما سمة على حجٍّ وهو كما قال الكردي على بأفضل قال ع ش بعد ذكر كلام سمه وتصوير الشارح م ر بقوله م ر ولو اقتدى بحنفي الخ يشعر بموافقة ابن حجٍّ اه قول المتن .

( ويرفع يديه في الجميع ) قضية إطلاقه استحباب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا

فرقها وما إذا والاها أن موالة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متواالية ووجهه  
كما وافق عليه م ر أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلذا لم يكن مضرا ولعل  
الأوجه ما اعتمد شيخنا حج في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في ذلك فراجعه سم على المنهاج  
أقول والأقرب ما قاله م ر من عدم البطلان بذلك إذ غايتها أنه ترك سنه الفصل بين التكبيرات  
نعم إن أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة